**جامعة غليزان**

**كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير**

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية**
**تخصص: مالية و تجارة دولية**

# دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني

# The role of small and medium enterprises in the diversification of the national economy

**من إعداد الطالبين:**
**عباس عمر**
**بن قليز عمر**

**تحـــت إشـــراف:**
**د. العارف خديجة**

**أعضاء لجنـة المنـاقشـة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **د.دشرة منصور** | **الرتبة العلمية** | **جامعة غليزان** | **رئيسا** |
| **د.العارف خديجة** | **الرتبة العلمية** | **جامعة غليزان** | **مشرفا** |
| **د.مغتات صبرينة** | **الرتبة العلمية** | **جامعة غليزان** | **مناقشا** |

**السنة الجامعية: 2023/2022**

# شكر وتقدير

**بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ و الحمد لله رب العالمين الذي منحنا القوة و ساعدنا على إنهاء هذا البحث و الخروج به بهذه الصورة الممتازة، فبالأمس القريب بدأنا مسيرتنا التعليمية و نحن ننظر إلى يوم التخرج كأنه يوم بعيد. فرأينا أن هذا التخصص هدفا ساميا و مغامرة عظيمة و غاية تستحق السير و تحمل العناء لأجلها.**

**و إن هذا البحث الذي أقدمه لكم يحمل في طياته معلومات هامة بذلت مجهودا عظيما لدراستها و جمعها لتظهر لكم بهذا الشكل، و إيمانا بمبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فإني أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة المعلمة الدكتورة (العارف خديجة) التي ساعدتنا كثيرا في مسيرتنا لإنجاز و كتابة هذا البحث و كان لها دورا عظيما من خلال تعليمها و نقدها البناء و دعمها الأكاديمي، كما أوجه الشكر لأسرتي فردا فردا الذي صبروا و تحملوا معي و منحوني الدعم على جميع الاصعدة، و أشكر أصدقائي و الأحباب و كل شخص قدم لي الدعم المادي أو المعنوي.**

# إهداء

**أحمد الله عز و جل على منه و عونه لإتمام هذا البحث إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له أماله إلى كل من يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى إلى الإنسان الذي امتلك الانسانية بكل**

**قوة إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقدسيه للعلم إلى مدرستي الأولى في الحياة أبي و التي رعتني حقا لرعاية و كانت سندي في الشدائد و كانت دعواها لي بالتوفيق تتبعني خطوة خطوة في عملي إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب و العين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين إليهما أهدي هذا العمل المتواضع كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذتي الكريمة الدكتورة العارف خديجة التي كلما تظلمت الطريق أماما لجأت إليها فانارتها لي و كلما دب اليأس في نفسي زرعت فيا الأمل لأسير قدما، إلى كل أساتذة و دكاترة قسم العلوم التجارية و الإقتصادية و علوم التسيير.**

**عباس عمر**

**أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء و إلى من أحمل اسمه بكل افتخار و أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار "والدي العزيز" و إلى من له الفضل الكبير في تشجيعي و تحفيزي و من منه تعلمت المثابرة و الإجتهاد و إلى من بهم أكثر و عليهم أعتمد و إلى من بوجودهم أكتسب قوة و محبة لا حدود لها و إلى من عرفت معنى الحياة "إخوتي و أخواتي" و إلى من تحلوا بالإخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء و إلى من برفقتهم في دروب الحياة السعيدة و الحزينة سرت و إلى من كانوا معي على طريق النجاح و الخير "أصدقائي الأعزاء" بتوفيق من الله، شكرا لكل من مدى لي يد العون.**

**و أيضا وفاء و تقديرا و اعترافا مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يأتوا جهدا في مساعدتنا في مجال البحث العلمي و أخص بالذكر الأستاذة الفاضلة : العارف خديجة على هذه الدراسة و صاحبة الفضل في توجيهي و مساعدتي في تجميع المادة البحثية فجزاها الله كل خير.**

**بن قليز عمر**

## الملخص باللغة العربية

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قضية هامة تشغل الدوائر الاقتصاديـة، وتبرز بين الحين و الأخر على الساحة الاقتصادية لتثير الجدل و النقاش حول سبل النهوض بها، و البحث عن أفضل الطرق لدعمها نظرا لما يمكن أن تقدمه للاقتصاد الوطني من إضافات باعتبارها محركا للتنمية الاقتصادية، ويتجلى ذلك بوضوح في مساهمتها الفاعلة في التشغيل، دفع عجلة الإنتاج و مساندتها للمؤسسات الكبرى من خلال تغذيتها بالمواد الأولية والخدمات الضرورية، فضلا عن هيكلتها الخفيفة والمرنة وقدرتها على التلاؤم السريع في تحقيق فوائد أكبر من الانفتاح العالمي القائم. فالشواهد التاريخية تؤكد قدرة هذه المؤسسات على تحقيق التنمية

المنشودة إذا ما هيئ لها المناخ الملائم والتمويل اللازم وأحاطتها بالعناية الكافية من أطر قانونية وتشريعية، ومنحت الفرصة لإثبات وجودها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- التنويع الاقتصادي

**الملخص باللغة الإنجليزية**

Small and medium enterprises are an important issue that occupies economic circles, and they appear from time to time on the economic scene to spark controversy and debate about ways to advance them, and to search for the best ways to support them, given the additions they can provide to the national economy as an engine for economic development, and this is clearly evident In its active contribution to employment, advancing production and its support for major institutions by providing it with raw materials and necessary services, as well as its light and flexible structure and its ability to quickly adapt to achieve

greater benefits from the existing global openness. Historical evidence confirms the ability of these institutions to achieve the desired development if they are provided with the appropriate climate and the necessary financing, and they are surrounded by adequate care in terms of legal and legislative frameworks, and they are given the opportunity to prove their existence.

**Keywords**: small and medium enterprises - economic noitacifisrevid

**فهرس المحتويات**


| المحتويات | الصفحة |
|---|---|
| الشكر والعرفان | أ |
| إهداء | ب |
| الملخص | ت |
| قائمة المحتويات | ج |
| قائمة الجداول | د |
| قائمة الأشكال | ذ |
| 1.مقدمة عامة | |
| 2.الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة | |

| | |
|---|---|
| **تمهيد** | **5** |
| 1. مفاهيم عامة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | **6** |
| 1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | **6** |
| 2.1. تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | **7** |
| 3.1. وظائف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | **8** |
| 2. عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و العراقيل التي تواجهها | **10** |
| 1.2. عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | **10** |
| 2.2. متطلبات التمويل و مصادره | **11** |
| 3.2. العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة | **11** |
| 3. التنويع الاقتصادي الوطني | **15** |
| 1.3. مفهوم التنويع الاقتصادي | **15** |
| 2.3. مؤشرات التنويع الاقتصادي | **17** |
| 3.3. استراتيجية التنويع الاقتصادي | **19** |
| **3. عرض أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري** | |
| تمهيد | **23** |
| 1. المراحل التطويرية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعد 2001 | **24** |
| 1.1. القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 | **24** |
| 2.1. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 | **24** |
| 2. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية الاقتصادية | **25** |
| 1.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات | **25** |
| 2.2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلف القيمة المضافة ورفع الناتج المحلي الخام | **27** |
| خلاصة الفصل | **33** |
| **4.خاتمة عامة** | |
| **قائمة المراجع** | **38** |

## قائمة الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | أهم المنتوجات الأساسية المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018 | **27** |
| 2-2 | تطور عدد العمال خلال الفترة 2010-2019 | **30** |

## قائمة الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر | **8** |
| 1-2 | تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين 1994-2012 | **25** |
| 2-2 | أهم المنتوجات الأساسية المصدرة خارج المحروقات سنتي 2017-2018 | **26** |
| 3-2 | تطور القيمة المضافة حسب الإطار القانوني و قطاعات النشاط الأساسية خلال سنتي 2017-2018 | **29-28** |
| 4-2 | تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2010-2019 | **29** |
| 5-2 | مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل الإجمال خلال الفترة 2010-2019 | **30** |
| 6-2 | تطور الناتج المحلي الخام حسب القطاع القانوني خارج المحروقات | **32** |

# الفصل الأول

# مقدمة عامة

**مقدمة عامة:**

إن الظروف الاقتصادية الحالية ،والوضع الدولي الراهن، وتوسع ظاهرة العولمة ،ومحاولة الوصول إلي التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي و ظهور المنظمة العالمية للتجارة، كل هذه العوامل ساعدت علي ظهور الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها أهمية ودور في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للوطن، فهي تلعب دورا هاما في اقتصاد المجتمع، بحيث أنها تعتبر المؤشر الرئيسي علي تقدمه وتطوره ،وتعتبر
الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية. وهذا من خلال اهتمام مختلف الدول والحكومات بكافة مستوياها
الاقتصادية، إضافة إلي الدور الذي تلعبه المؤسسات في توسيع القاعدة الاقتصادية ،وتحقيق التكامل الاقتصادي
بين مختلف القطاعات. وهذا من خلال المشاريع الاستثمارية لمالها من تحقيق العوائد مناسبة، وهذا عند دراسة
الجدوى الاقتصادية وهذا لتفادى المخاطر والتأكد من العملية الاستثمارية بغية تحقيق الاستخدام الأمثل والتوزيع
المناسب للموارد الاقتصادية المتاحة بين الاستخدامات المختلفة، ولكي تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الخام، ورفع القيمة المضافة، لابد من إنشاء أجهزة التمويل مميزة لهذه المؤسسات ويقصد بهذا الجهاز المصرفي عامة والبنوك التجارية خاصة، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوي المعيشة للإفراد نتيجة رفع مستوي التوظيف وتحقيق مناصب الشغل والقضاء على البطالة والفقر وترقية النسيج الاقتصادي الإقليمي والمحلي ونجد مثلا في بداية السبعينات دخلت الجزائر في إصلاحات اقتصادية شاملة بغرض استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية فاختارت بذلك الدخول في مشروع الإنعاش الاقتصادي من باب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1) **إشكالية الدراسة::** يؤدي بنا ما سبق إلى طرح الإشكالية التالية:

**هل توصلت الجزائر حقيقة الى التنويع الاقتصادي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**

**وماالدور الذي لعبته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنويع الاقتصادي الوطني ؟**

للإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية صيغت جملة من الفرضيات:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وما العراقيل والعوائق التي تواجهها؟
- كيف يتم تخطيط العملية الإنتاجية وسبل تمويلها ؟
- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي الوطني ؟

**2) فرضيات الدراسة:**

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية.
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل.
- تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنويع الاقتصادي فهي تعتبر العصب الرئيسي

**3) أسباب الدراسة:**

**أ. أسباب ذاتية:**

- الميول الشخصي للدراسات خصوصا بما يتعلق بالمؤسسات وأدائها.
- رغبتنا في الإطلاع على جملة العوامل المحسنة لأداء الاقتصاد.

**ب. أسباب موضوعية:**

- الحاجة الملحة للاقتصاد لمثل هذه الدراسات.
- يعالج هذا البحث موضوعا حيويا في المجال.
- من أهم المواضيع التي تم التطرق إليها في الآونة الأخيرة، والذي أصبح مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين.
- المساهمة التي يقدمها التنويع الاقتصادي، كسياسة اقتصادية متوازنة تضمن الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المالية و البشرية والطبيعية

**4) أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة، في أهمية الموضوع قيد الدراسة، فالإمداد لقي اهتماما ولا يزال لحد الآن في مجال الأعمال، حيث تهتم شركات الأعمال بإدارة الإمداد مما استلزم منا البحث والتعمق أكثر في الموضوع ومعرفة الدور الذي يلعبه الإمداد في تحقيق المؤسسة لأهدافها.

**5) أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنويع الاقتصادي وتحقيق جملة الأهداف التالية:

- معرفة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد .
- مفهوم التنويع الاقتصادي.
- علاقة المؤسسات صغيرة والمتوسطة بالتنويع الاقتصادي .
- الاهتمام الذي توليه الأدبيات الاقتصادية والإدارية والمالية بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**6) المنهج المتبع:**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك كونه يتماش ى وطبيعة المعطيات المستعملة في ثنايا هذا البحث وهو ما يمكننا من الوصول إلى نتائج دقيقة والإجابة على إشكالية الدراسة بشكل شامل وبكل موضوعية.

**7) تقسيمات الدراسة :**

من أجل دراسة جدية للموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين الأول، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى مدى مساهمتها في تنويع الاقتصاد الجزائري.

# الفصل الثاني

## الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**تمهيد:**

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يوما بعد يوم إدراكا منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع الأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو علي المستوى العالمي.

ولقد استطاعت المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المعوقات والمشاكل التي تعترض سبيل نموها وتوسعها وفي ظل التحديات التي تقف أماما، وذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها والتي تجعلها قابلة للتأقلم مع جميع الاقتصاديات مهما اختلفت درجة النمو والإمكانيات المتوفرة لديها وفي هذا الفصل سنحاول توضيح أهم المفاهيم النظرية التي تعالج موضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

## 1. مفاهيم عامة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن ما يشغل تفكيرنا هو محاولة تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشمل أنشطة الاقتصاد الإنتاجية والخدمية لأنه يختلف من دولة إلى أخرى و ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية وإن أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف مفهوم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة اختلاف المقاييس الكمية والنوعية التي اتفق عليها لتحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا سنحاول إظهار المشاكل التي تعيق تحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل الدول ثم نقوم بتحديد المقاييس التي تعتمد عليها لتحديد مفهوم المؤسسات ثم ندرج بعض التعاريف المختلفة.

### 1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرتبط تعريف كل دولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدرجة نموها الاقتصادي وبأهمية هذه المؤسسات في اقتصادياتها ويكون التعريف المقترح إما بنص قانوني كما هو الشأن في الجزائر واليابان أو تعريفا إداريا كما في ألمانيا، وسنحاول في هذا المبحث إعطاء لمحة عن أهم التعارف لهده المؤسسات (جود، 1992، ص 124)

**أولا:**

1. **بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية** : يعرف البنك الاحتياطي الفدرالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساسا تقديم المساعدات لها على أنها " مؤسسة مستقلة في الإدارة و تستحوذ على نصيب محدود من السوق.
2. **بالنسبة لألمانيا:** تتبنى ألمانيا العديد من التعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها:

- المؤسسات الصغيرة : هي ذلك المشروع الذي يعمل فيه أقل من 40 عاملا.
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي،و يتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية و يتحملون كل المخاطر.

3. **بالنسبة لليابان:** تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اليابان على أنها " الوحدات التي يعمل بها أقل من 299 عامل،أما الوحدات التي يعمل بها 29 عامل فأقل فتعرف على أنها المؤسسات الصغيرة جدا."

**ثانيا: تعريف بعض المنظمات الدولية**

**1. تعريف الاتحاد الأوروبي** :قد فرق بين مشروع و آخر على رأس المال و عدد العاملين، فعرف المشروع الذي يعمل فيه أقل من 0 عمال بالمشروع الصغير جدا، أما الذي فيه ما بين 00 و 19 عاملا فهو مشروع صغير ،بينما المشروع المتوسط يوظف فيه ما بين 199 إلى 400 عاملا (خوني و حساني، 2008، ص 24)

2. **تعريف منظمة العمل الدولية:** هي وحدات صغيرة الحجم تنتج و توزع سلع و خدمات ،و تتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص ،ومعظمها تعمل برأسمال ثابت و صغير جدا أو ربما دون رأسمال ثابت،و تستخدم تقنية ذات مستوى منخفض،وعادة ما تحقق مدا خيل غير منظمة ،و تهيئ فرص عمل غير مستقرة (برودي، 2006، ص 24)

**ثالثا :تعريف بعض الدول العربية**

1. **تعريف مصر:** لا يوجد تعريف موحد،بل أن هناك تعار يف عديدة مستخدمة من طرف مختلف الجهات :

- **وزارة الصناعة :** اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا كانت تشغل ما بين 19 و 199 عامل و لم يتعد مجموع أصولها 499 ألف جنيه (برودي، 2006، ص 27).
- أورد مشروع DEPRA لدراسة الإصلاح المالي لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة في مصر التعريف التالي:
  - **المنشأة الصغيرة:** تشغل من 19 إلى 40 عامل و تحصل على قروض تتراوح بين 29 و 199 ألف جنيه.
  - **المنشأة المتوسطة :** تشغل من 49 إلى 199 عامل و تحصل على قروض تتراوح بين 199 ألف و 249 ألف جنيه.

**رابعا: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

وفقا للقانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكما نصت على ذلك المادة 5 : تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها إنتاج سلع و/أو الخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخصا ،لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دج،تستوفي معايير الاستقلالية.

### 2.1. :تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد صنف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون رقم 17-02 والمتضمن قانون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في المواد 08 ، 09 ، 10 والذي اعتمد فيه على عدة معايير هي : عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، الحصيلة السنوية على النحو التالي (القانون رقم 17-02 المتضمن قانون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2017، ص 6):

أ. **المؤسسة المتوسطة** : تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين(50) إلى مائتي وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400)مليون دينار جزائري إلى أربعة ملايير(4) دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون إلى مليار دينار جزائري.

ب. **المؤسسة الصغيرة** :تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري.

ت. **المؤسسة الصغيرة جدا :**تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص واحد إلى تسعة (09) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

ويمكن تلخيص التصنيف السابق في الجدول التالي:

**الجدول 1-1: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

| المعايير | عدد العمال | رقم الأعمال السنوي (د.ج) | الحصيلة السنوي (د.ج) |
|---|---|---|---|
| **المؤسسة الصغيرة جدا** | 09-01 | اقل من 40مليون | اقل من 20 مليون |
| **المؤسسة الصغيرة** | 49-10 | اقل من400مليون | اقل من 200 مليون |
| **المؤسسة المتوسطة** | 250-50 | من 400 مليون إلى 4 ملايير | من 200 مليون إلى مليار |

**المصدر: ( من إعداد الطالب بالاعتماد على القانون رقم 17-02 المتضمن قانون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2017)**

### 3.1. وظائف و خصائص و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

**أولا: وظائف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

- ✓ الوظيفة التقنية التي تتمثل في الإنتاج والتصنيع والتحويل.
- ✓ وظيفة البحث والتنمية.
- ✓ وظيفة التمويل وتشمل المحاسبة والتحليلية ولإحصاء والموازنة التقديرية.
- ✓ وظيفة تسيير الجودة في المؤسسات التي تمتاز بالمنتجات المتنافسة.
- ✓ وظيفة الموارد البشرية كالتكوين والتدريب.
- ✓ العلاقة مع الهيئات الحكومية بواسطة القوانين والتنظيمات.
- ✓ وظيفة مراقبة التسيير.
- ✓ وظيفة الأمن.
- ✓ وظيفة التخصص الاستراتيجي والتسيير بالأهداف.
- ✓ وظيفة التسويق ودراسة السوق وسلوك المستهلك.

**ثانيا:خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

**1. سهولة التأسيس (النشأة):**

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها ويعتمد علي جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبي حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.

**2. الاستقلالية في الإدارة:**

تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع علي تحقيقها.يتوقف نجاح المؤسسة علي قدرة الشخص علي التحكم وإدارة أعمال المؤسسة.

**3. سهولة وبساطة التنظيم:**

من أكبر من العمال مقارنة بالصغيرة والمصغرة وذلك من / تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع .التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام التوفيق بين المركزية للإغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لإغراض السرعة التنفيذ (مامش و دادي عدون، 2008، ص 30)

**4. مركز التدريب الذاتي:**

تميز مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم أنشاطهم الإنتاجي باستمرار هذا ما يساعدهم علي الحصول علي المزيد من المعلومات والمعرفة ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية.

**5. تتوفر علي نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:**

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها وخارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق.

6. **التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات:**

وهو يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين.

**7. توفير الخدمات للصناعات الكبرى:**

توفير مستلزمات معينة للصناعات الكبيرة حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن

**8. قصر فترة الاسترداد:**

وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقات النقدية نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر وسهولة التسويق وزيادة دورات البيع وقصر دورة الإنتاج (خباية، 2003، ص ص 36-38).

**ثالثا:أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

- منتشرة في كافة القطاعات الاقتصادية.
- تخت لف هيمنتها باختلاف القطاع الاقتصادي.
- مصدر مهما للاستخدام ولتوفير فرص العمل.
- مصدر مهم لخلق فرص عمل جديدة.
- مصدر لتوليد الناتج القومي والثروة الاقتصادية.
- أساسيات للصناعات وللإعمال الكبيرة.
- مصدر مهم للتنافس والمبادرة الذاتية والإبداع.
- تنمي المبدعين والرياديين وتعلم إقامة الأعمال.

- أساسية للتنويع الثقافي في الاقتصاد (خباية، 2003، ص 34).

## 2- عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العراقيل التي تواجهها

### 1.2. عوامل انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إذا دققنا الملاحظة فإننا نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر انتشار من المؤسسات الصناعية الكبرى ويرجع ذلك إلي عوامل خاصة وعوامل عامة.

#### 1-1-2 العوامل الخاصة

✓ عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر في العمل لدى الشركاء كبرى في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينظر إلي العاملين علي أنهم ملاك لهذه المشروعات فهي تقوم بإشراك العاملين في الأرباح مؤسسة وهذا يهدف زيادة انتمائهم إلي هذه الشركات، حيث يكون في المؤسسات صغيرة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال واستشارة العمال فإن العمال يحسون بنوع من الثقة وبالتالي يقوم بالبذل والتضحية بعكس المؤسسات الكبرى يري العامل نفسه مجرد آلة ليس لديه قرار.

✓ مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار.

✓ وجود مرونة بين قسم التسويق وقسم الإنتاج . وهذا يسهل اتخاذ القرارات اللازمة

✓ تنسيق بين الإنتاج والبيع وهذا يساهم تحديد أسعار البيع

✓ هناك تنسيق بين التموين والإنتاج والتوزيع.

✓ قلة رأس مال المستثمر

✓ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة رأسمال المستثمر.

✓ سهولة إقامة مشروعات في كل مكان مثل مناطق الزراعية.

✓ مشروعات صغري والمتوسطة يجعل المستثمر في منطقة ولا يهاجر.

✓ توفير مناصب الشغل.

#### 2.1.2 العوامل الخاصة

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل النشاطات

✓ مؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهتم بكل أشكال النشاطات (فلاحيه ،صناعية ،خدماتية ،....الخ )

✓ تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزاته وخصائصه في الريف أو المدينة

✓ تساهم في امتصاص البطالة

✓ مساهمة فعالة في رفع الناتج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تطلب يد عاملة ماهرة

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تطلب يد عاملة ماهرة ومتخصصة ومتكونة تكونا عاليا فهي تتطلب يد عاملة بسيطة وهذا لا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية ولا تسديد نفقات عالية مما يسهل عملية استثمارها.

- ✓ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البديل للصناعات المصنعة
- ✓ سهولة إقامة المشاريع
- ✓ إقامة المشاريع مصغرة هو أسهل بكثير من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة وذلك لأن مؤسسة كبيرة تطلب الأراضي وإعداد وهياكل القاعدية عكس مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتطلب التكاليف الباهضة وهذا ما دفع
- ✓ المستثمرين من الإقبال عليها (نائف برنوطي، 2008، ص ص 56-62)

**2.2. : متطلبات التمويل و مصادره أولا: متطلبات التمويل**

**1.** القدرات الاقتصادية الكامنة المرتبطة بالمنظمة المتوسطة والصغيرة، إن أغلب مؤسسات التمويل والممولين الآخرين يحددون استثمارهم بالنسبة للأعمال عند بدء تأسيسها بتلك التي توفر عائد عالي ومناسب.

2. حجم العمل ومستوي نضجه :إن حجم العمل ودرجة ومستوي مروره في المراحل المختلفة من التواجد الفعلي في العمل الميداني له أثر علي التمويل والحصول عليه.

3. نمط ونوع الأصول :تنظر المصارف إلي نوعين من موجودات عندما ترغب في التمويل العمل الأول هي عبارة عن الأصول الملموسة وهي التي تقسيم علي أسس موضوعية مثل الأراضي والمباني والأصول غير ملموسة من قبيا الشهرة وسمعة الاستثمارات.

4. تفضيل المالك أو المالكين للتمويل بالمديونية أو بالملكية.

**ثانيا: مصادر التمويل**

1. **مصادر التمويل القصير الأجل**: تنقسم مصادر التمويل قصير الأجل إلي نوعين أساسين الأول الائتمان المصرفي والثاني الجارية، وتقوم البنوك التجارية بتزويد المنشآت المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها الجارية، إن القرض الممنوحة من البنك تنقسم إلى قروض غير مكفولة بضمان معين و قروض مكفولة وهذا ما يسمى بالائتمان المصرفي (محسن الغالبي، 2009، صفحة 25).

أما الائتمان التجاري فهو الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلي المشترى عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها ويحتاج المشتري إلي الائتمان التجاري في حالة عدم كفاية رأسماله العامل لمقابلة الحاجات الجارية وعدم مقدرته علي الحصول علي القروض المصرفية.

**2- مصادر التمويل المتوسط الأجل:** هو نوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن عشر سنوات. هذا النوع ينقسم إلي قسمين قروض مباشرة والتمويل بالاستئجار.

- قروض مباشرة متوسط الأجل:يتم سداد القروض بصورة منتظمة علي مدار عدد من السنوات تمثل القروض ويطلق علي أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الإهلاك ويتم منح هذه القروض مباشرة من طرف البنوك وشركات التأمين وتطلب ضمان علي هذه القروض.

- التمويل بالاستئجار تهدف معظم المنشآت إلي استخدام المباني والمعدات وبالتالي فهدفنا ليس الامتلاك هذه التسهيلات . وإن كان الامتلاك في معظم الأحيان يحقق لها هذا الهدف، وقد تظهر في السنين الأخيرة في معظم الدول اتجاه نحو الاستئجار هذه التسهيلات بدلا من شرائها .وبعد أن كان الاستئجار قاصرا علي الأراضي والمباني فقد أصبح يشمل جميع الأصول الثابتة تقريبا (الحناوي، 2000، ص ص 289-299).

**3- مصادر التمويل طويل الأجل :**

1.3. **أموال ملكية** :تمثل أحد أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الشركة لتمويل إنفاقها الاستثماري، وتشكل مصادر التمويل الذاتي أو مصادر الملكية من العناصر التالية:

- ❖ الأسهم العادية: تمثل صكوكا متساوية القيمة تمثل جزء من رأسمال الشركة وهي بذلك تعد بمثابة سند الملكية في الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم وتتميز بخاصيتين هما حق المطالبة المتبقي و المسؤولية المحدودة .
- ❖ الأسهم الممتازة: يطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المالية المهجنة لأنها تجمع في خصائصها بين الأسهم العادية والسندات .
- ❖ الأرباح المحتجزة : :تمثل الإرباح المحتجزة أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي التي تلجأ إليه المنشأة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل . وتمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على ملاك الشركة .
- ❖ الاحتياطيات :تمثل الاحتياطات مبالغ يتم تجنيبها مع الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمنشأة أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع ،وبتوقف تكوين الاحتياطات علي نتيجة أعمال المنشأة وتحقيقها الإرباح .

**الاقتراض الطويل الأجل:**

يترتب عن الاقتراض الطويل الأجل عبئ مديونية علي المنشأة يتعين الوفاء به في تاريخ لاحق ويأخذ الاقتراض الطويل الأجل شكلين أساسيين هما السندات والقروض الطويلة الأجل .

- **السندات** : تمثل الصكوك القابلة لتداول يعتبر حاملها دائنا في مواجهة المنشاة المصدر و له الحق في الحصول على دخل ثابت يدفع سنويا أو كل نصف سنة دون النظر لدخل الذي تحققه الشركة إلى جانب إعادة سداد أصل السندات .
- **قروض طويلة الأجل** :تحصل المنشأة على قروض طويلة الأجل من مؤسسات مالية كالمصارف و شركات التأمين أو مؤسسات خارجية ويتضمن عقد القرض الشروط
  - قيمة القرض ومعدل الفائدة المستحق عليه وتاريخ الاستحقاق
  - المرهونات المرتبطة بالعقد
  - فترة السماح المرتبطة بالقرض و الجدول الزمني لسداد أعباء القرض
  - أوجه الاستخدام التي يخصص لها القرض (الحناوي، 2000، ص ص 289-299)

- **الاستئجار :** تستطيع الشركة أن تحصل من خلالها على احتياجاتها من الأصول الثابتة تتمثل في استئجارها نظير سداد إيجار دوري ووفقا لهذا الأسلوب يمكن لشركة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصول المستأجرة لفترة زمنية محددة دون الحاجة لشرائها (أندرواس، 2008، ص ص 368-378).

### 3.2. العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل ويمكن تقسيمها إلي مشاكل داخلية وهي التي تتعلق بالمنشأة في حد ذاتها أو المشاكل التي تحدث في هيكلها الداخلي ويمكن للمنشأة السيطرة عليها وتحكم فيها أما المشاكل الخارجية وهي مشكلات تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة ويكون لهذه المشكلات تأثير علي المنشأة وهذه المشاكل يصعب علي المؤسسات السيطرة عليها.

#### 1.3.3. المشاكل الاقتصادية

**أ. مشكلات خارجية :**

- انكماش النشاط الاقتصادي وركود حركة التبادل التجاري وأنشطة المقالات.
- عدم تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن إعفاءات الجمركية والضريبية..... الخ
- زيادة عرض الإنتاج الوطني وصعوبة التصدير بالإضافة إلي منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني خاصة اقتصاد حر لا يضع قيود مانعة علي الاستيراد يؤدي إلي تراكم المخزون السلعي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- مشكلة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعضها البعض ومنافستها كذلك مع المؤسسات الكبيرة والشركات لأجنبية.

**ب. المشكلات الداخلية :**

- مشكلات ناتجة عن ضعف دراسة جدوى المشروع
- مشكلة التوسعات غير المخططة فقد لوحظ أن أصحاب هذه المؤسسات يقومون بإجراء توسعات واستثمار في المباني والتأثيث وشراء مخزونات سلعية كبيرة وذلك دون تخطيط وقد نتج عن هذه المشكلة وجود طاقات إنتاجية عاطلة وفشل كثير من هذه المنشات وخروج من السوق
- ارتفاع النفقات الثابتة غير المباشرة التي تتحملها مؤسسات مثل رواتب موظفي الإدارة،إيجارات المباني ،استهلاك الكهرباء.

**ت. المشكلات التسويقية**

مشكلات تسويقية خارجية :

- مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدافع عاطفية قائمة علي ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة.

- مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها المطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية وعدم توفيرا لحماية الكافية للمبيعات الوطنية.
- مشكلة انخفاض من حجم الطلب لقطاع كبيرة من طرف المستهلكين وهذا يؤدي بدوره إلي التأثير على حجم الطلب الكلي

مشكلات تسويقية داخلية:

- مشكلة عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم وخدماتهم وعدم الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ لحجم الطلب علي منتجات المؤسسة.
- مشكلة نقص الكفاءات التسويقية ونقص القوى البيعية عموما.
- مشكلة عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة مما يؤدى إلى فرض الأسعار في السوق والتي تضر في النهاية بالمؤسسة.

**ث. المشكلات الإدارية**

- مشكلات مركزية في اتخاذ القرارات حيث تكون مسؤولية جميع المهام من طرف مسؤول واحد.
- مشكلة نقص القدرات و المهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة في هذه المؤسسة .
- مشكلات تنشا بسبب عدم إتباع أساليب و إجراءات الإدارة السليمة في تصريف أمور المؤسسة.
- عدم الاهتمام بالتحليل و تصنيف الوظائف مما أدى إلى عشوائية اختيار العاملين بالإضافة إلى عدم إتباع سياسات مقنعة للعاملين في مجال الأجور و الرواتب و التدريب وتطوير الكفاءات الإدارية .
- مشكلة ضعف الثقة بين المدير و العاملين و ما يترتب عليها من من انخفاض مستوى أداء العاملين في المؤسسة
- عدم وجود تنظيم واضح للمؤسسة يحدد المسؤوليات و السلطات الخاصة بالوظائف (خباية، 2003، ص 17)

## 3:التنويع الاقتصادي الوطني

### 1.3. مفهوم التنويع الاقتصادي

**تعريف التنويع الاقتصادي :** تختلف أوجه النظر حول مفهوم التنويع الاقتصادي فهناك من يربطه بالإنتاج أو بمصادر الدخل أو هيكل الصادرات السلعية فحسب الاقتصادي Jean Claude Bertheleny نقول عن اقتصاد ما أنه اقتصاد متنوع إذا كان هيكلها الإنتاجي موزع على أكبر عدد ممكن من الأنشطة الاقتصادية المختلفة عن بعضها البعض (بن جلول، بعلي، و فلفول، 2019، ص 10).

**ويعرف التنويع كالآتي :** (فرج، 2018، ص 165)

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية و الزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع .

بعرف التنويع الاقتصادي على أنه تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط عن طريق إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي

### 2.3. مؤشرات التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها :

- معدل ودرجة التغير الهيكلي كما تدل عليهما النسبة المؤوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقة الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات و العناصر المكونة للصادرات غير النفطية وبصورة عامة يدل على الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمحملها حسب القطاع ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي (حنيش و بوضياف، 2020، ص 6)

### 3.3. إستراتيجية التنويع الاقتصادي

#### 1.3.3. تعريف إستراتجية التنويع الاقتصادي

يعرف التنويع من وجهة نظر Berry:بأنه دخول المؤسسة إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، في حين يعرفه آخرون من أمثالRummel وpittasالتنويع على أنه عدد مجالات الأنشطة أو الأعمال المستقلة التي بمكن إدارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط وهذا يعبر عنه بتنويع مجال النشاط الإستراتيجي،أي دخول المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو منتج لسوق جديد.

ونخلص إلى أن إستراتيجية التنويع تعني بأن تقوم المؤسسة الاقتصادية بالتوسع من خلال:

- ✓ تقديم منتجات أو خدمات وكسب حصص سوقية جديدة.
- ✓ إضافة بعض العمليات الإنتاجية إلى عملياتها الحالية (غالم و تيمجغدين، 2014، صفحة 16)

### 2.3.3.أنواع إستراتجيات التنويع الاقتصادي:

إن الهدف الرئيسي من تبتني إستراتيجية التنويع من طرف المؤسسة الاقتصادية هو دخولها مجالات الأعمال التي تختلف عن طبيعة تشكيلة المنتجات التي تقوم بها حاليا إذ يمكن التطرق إلى عدة أنواع من الإستراتيجيات:

**أ. إستراتجيات التنويع المترابط وغير المترابط :**والتي تنقسم إلى نوعين إستراتيجية التنويع المترابط والتنويع غير المترابط وتتمثل فيما يلي:

❖ **إستراتيجية التنويع المترابط :**هو التنويع الذي تعتمد فيه المؤسسة على نشاطها الأساسي، أي تدخل ميادين النشاط التي تستطيع فيها استخدام مواردها الحالية وهي نفس الفكرة التي تبنى عليها اقتصاديات النطاق، كمثال على ذلك نذكر مؤسسة تنشط في قطاع البنوك والتأمينات حيث يعتبر الميدانين متقاربتين (ماليان)كما أنه يمكن استخدام نفس الموارد للميدانين مثل نقاط البيع، بصفة عامة يكون التنويع مترابطا إذا استخدمت المؤسسة أجزاء من سلسلة القيمة في أكثر من ميدان نشاط وهو ما يدعم الميزة التنافسية ورفع حجم المبيعات وترقيق أرباح بمستويات جيدة

❖ إستراتيجية التنويع غير المترابط :تقوم المؤسسة في هذه الحالة بالدخول إلى ميادين نشاط ليست لها علاقة مع بعضها البعض كما أنها غير مرتبطة بنشاطها الأساسي ومواردها وكفاءتها، فهذا النوع من التنويع يتضمن إضافة منتجات أو خطوط إنتاجية جديدة كليا إلى مجال المؤسسة ولا ترتبط بالمنتجات القائمة بأي صلة، ومن أهم الدوافع لتبني هذا الشكل لصد الدافع المالي حيث تستخدم المؤسسة الأرباح المحققة في ميدان معين من أجل تمويل ميادين أخرى، وحسب الدراسات فإن هذا النوع أقل ربحا من التنويع المترابط وما يميزه أنه يعمل على توزيع المخاطر على أكثر من نشاط واحد أو منتج واحد وهو ما يعزز قوة مواجهة الأخطار، ومن أهم مساوئ تطبيق هذا الخيار الإستراتيجي أنه يؤدي إلى تعقيد العملية الإدارية والمنافسة بين وحداته المختلفة للحصول على الموارد حيث يعد التنويع الغير مترابط توجها ماليا بشكل أساسي لتكوين قيمة المساهمين بينما يعد التنويع المترابط توجها إستراتيجيا يمثل قيمة مضافة بحد ذاته.

ب. **إستراتجيات النمو المتوازن والنمو الغير متوازن** :والتي تنقسم إلى نوعين إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن وتتمثل فيما يلي:

❖ **إستراتيجية النمو المتوازن :**ويقصد بها نمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل يتلاءم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الاقتصاد الوطني كله، وترى هذه الإستراتيجية أن إحدى العقبات التي يمكن أن تكون عائقا أمام نجاح أي صناعة جديدة في البلدان النامية هي ضيق السوق فنتيجة لكون القطاعات الاقتصادية متشابكة فيما بينها يكون لدينا كل قطاع يمثل سوقا

لناتج قطاع آخر، وأن الاستثمار في قطاع واحد يؤدي إلى عجز القطاع عن بيع منتجاته وبالتالي تضييق نطاق السوق وهذا من شأنه أن يعمل على إضعاف الحافز لدى المستثمرين ويقلل من نطاق السوق واستغلال الوافرات الخارجية، وعليه توزيع جرعة كبيرة من الاستثمارات على نطاق واسع من الأنشطة في وقت واحد، وتكون هذه الاستثمارات معتمدة على بعضها البعض بشكل يصعب عملية التجزئة فيما بينها

ويفرق روزنشتاين-رودان نوعين رئيسين لعدم قابلية التجزئة:

✓ **تكامل دالة الإنتاج وعدم قابليتها للتجزئة :**والمقصود بها التكامل الرأسي والأفقي للصناعة من ناحية العملية الإنتاجية، حيث يتمثل التكامل الرأسي في كون العملية الإنتاجية عبارة عن مراحل متتالية في إنتاج سلعة معينة كالتركيب والدهن بالنسبة لصناعة السيارات، في حين يقصد بالتكامل الأفقي بعض الصناعات تكمل بعضها البعض في إنتاج سلعة معينة مثل صناعة السيارات والصناعات الأخرى المكملة كتوليد الكهرباء والنقل. حيث يرى رودان أن دالة العرض أو دالة الإنتاج غير قابلة للتجزئة حيث تعتبر مشروعات رأس المال الاجتماعي (التجهيزات الأساسية) كالنقل والمواصلات والإسكان....الخ تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وهي أيضا لا تقبل التجزئة.

✓ **تكامل دالة الطلب وعدم قابليتها للتجزئة** :ويقصد بتكامل ارتباط السلع التي تنتجها الصناعات المختلفة وذلك من وجهة نظر المستهلكين، وحسب رودان إذا كانت السوق ضيقة فلا يمكن توسيع نطاقها بإنتاج السلع التي تشبع حاجة إنسانية واحدة بل من خلال إنتاج مجموعة من السلع التي تشبع الحاجات الاستهلاكية المتعددة والمتكاملة، ويعطي رودان مثالا على مصنع الأحذية إن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية هذا غير ممكن وبالتالي من الضروري إقامة عدد من الصناعات الاستهلاكية في نفس المنطقة مما يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات ولعل من أهم ما يعاب هذه الإستراتيجية

✓ أن تكلفة الاستثمارات الضخمة تفوق إمكانيات الدول النامية.

✓ إهمالها لدور التخطيط في عملية التنمية، لأن الاستثمارات الضخمة التي تنادي بها تحتاج إلى تنسيق فيما بينها حتى لا يحدث تضارب يعيق عملية التنمية (سعبج، 2013، ص 29)

❖ **إستراتيجية النمو غير المتوازن :**تقوم هذه الإستراتيجية على فكرة أساسية متمثلة في تأييد الدفعة القوية كوسيلة عملية لكسر حلقات التخلف ولكن هذه الدفعة لا تتوزع على مستوى واسع من الاقتصاد الوطني، بل يتخذ النمو تحت هذه الإستراتيجية شكل تقدم ونمو بعض القطاعات أو قطاع رئيسي واحد يسمى بالقطاع القائد الذي يجذب بقية الاستثمارات وبالتالي تقدم بقية قطاعات الاقتصاد، فالاستثمار الذي يحدث في القطاع الزراعي مثلا سوف يخلق فرصا أخرى للاستثمار في قطاعات كالصناعة والتجارة وهذا الاستثمار يشكل دافعا إضافيا للتنمية وأحسن وسيلة للنمو حسب هيرشمان تكون في طرق اختلافهم وذلك طبق

إستراتيجية مرسومة حيث واجهت إستراتيجية النمو غير المتوازن بعض الانتقادات المرتبطة بآليات سير عملية التنمية ومن أهمها:

✓ أن هذه الإستراتيجية تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق دفع هذا الاختلال بالمنظمين للاستثمار، كما تؤدي الضغوط الناجمة عن عدم التوازن إلى عرقلة عملية التنمية.

✓عفوية تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات (ميهوب، 2017، ص ص 32-33)

**ت. إستراتيجية التصنيع**

قد بينت الكثير من الدراسات والأبحاث أن الاقتصاديات المتنوعة أقوى أداء على المدى الطويل مما يسمح بتحسين الإنتاج وزيادة الدخل وأعطت الأولوية لصناعات الوسطية والثقيلة كحل لمشكلة التخلف الاقتصادي والتركيز على تجارب الدول التقدمة في التنمية الصناعية ومن أبرز هذه الإستراتيجيات والتي تتبعها الدول النامية من أجل تنمية قطاع صناعاتها.

**إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات** :تعرف بأنها إستراتيجية تنموية تهدف إلى تلبية الطلب المحلي من خلال إحلال المنتجات المحلية مكان المنتجات المستوردة، مما يساهم في ظهور صناعات ناشئة وهذا بفضل تبني الدولة سياسة صناعية قائمة على نظام الحماية تعلمي ومدعومة بإعانات مالية وقروض مدعمة لصالح المنتجين المحليين لمساعدتهم على استيراد السلع والتجهيزات الاستثمارية، والتي تقوم على إنتاج كل ما يستورد من خلال إقامة أكبر عدد ممكن من المصانع بغرض تلبية الطلب المحلي والتي بدورها تعتمد على مبادئ أهمها:

✓في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لا بد من التصنيع.

✓جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض التعريفة الجمركية ونظام الحصص وبالتالي جعل صناعات إحلال الواردات مربحة، وذلك من خلال تطبيقها لمجموعة من الآليات:

- تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيله لمقابلة الطلب المحلي وتنويع الاقتصاد.
- التركيز على القطاعات المستهدفة بالإحلال: والمقصود بالتوجه الصناعي أن تختار الدولة القطاع الاقتصادي الرائد لديها والذي سيحرك عملية النمو
- وينتج عن تبتٍ التصنيع لإحلال الواردات عدة مزايا منها:

✓حماية الصناعات المحلية من المنافسة الغير عادلة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات؛

✓تتيح هذه الإستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في النشاط الداخلي والناتج الإجمالي؛

✓تسمح بعلاج مشكلة العجز في ميزان المدفوعات للدول النامية من خلال خفض الواردات من الخارج.

ولأن تطبيق إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات تساعد في تحقيق أشكال التنويع الاقتصادي وأن تبني هذه الإستراتيجية من قبل الدول النامية يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تشكل دعامة لبناء الاقتصاد يتميز بالمرونة والتنوع ويتجاوب مع الصدمات.

**إستراتيجية التصنيع لإحلال الصادرات :**والتي تسمى كذلك بترقية الصادرات والتي تقضي بالعمل على إحلال الصادرات من المواد الأولية والمواد ضعيفة التحويل بصادرات غير تقليدية من المنتجات المصنعة والنصف المصنعة لتحقيق نمو اقتصادي سريع مدعوم بعائدات التصدير، وقد طبقت هذه الإستراتيجية في الكثير من الدول بنجاح وأشهرها كوريا الجنوبية، ماليزيا، اندونيسيا، البرازيل.

حيث يواجه تطبيق هذه الإستراتيجية في الدول النامية عدة قيود تجعل من صناعات هذه الدول غير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة الدولية، منها ضعف مستوى الأداء التكنولوجي والتقدم التقني، محدودية المهارات الفنية والقدرات التنظيمية، والقيود المفروضة من طرف الدول المتقدمة على الصادرات الصناعية القادمة من الدول المتخلفة

ويمكن التفريق بين إستراتيجيتي إحلال الواردات وإحلال الصادرات من خلال:

- تحديد دقيق لصناعات الناشئة الواجب حمايتها والتأكد من توفر احتمالات تنافسيتها في التصدير أو في إحلال الواردات من دون حماية بعد فترة معينة.
- التحول التدريجي من السوق المحلي إلى السوق الخارجي بالإضافة لتحول من الصناعات الاستهلاكية إلى الوسطية ثم الاستثمارية.
- عدم إغفال دور القطاع الزراعي (شارف، 2017، ص ص 4-5)

# الفصل الثالث

## عرض أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائر

**تمهيد :**

المؤسسات الاقتصادية والمتوسطة تعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية وذلك لتضاعف اهتمام مختلف الدول والحكومات بكافة مستوياتها الاقتصادية إضافة إلي الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في توسيع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات.

وفي ظل التغيرات التي يعرفها القطاع الاقتصادي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحدى وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة علي الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة ورفع القيمة المضافة وترقية الصادرات وزيادة الاستثمارية

انطلاقا مما سبق سوف نتطرف في هذا الفصل إلى تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و الدور الذي تلعبه في تطوير اقتصادها من خلال المباحث التالية :

- **المبحث الأول: المراحل التطورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد سنة 2001**
- **المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية الاقتصادية**

## 1. المراحل التطورية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعد سنة 2001.

عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وعرف تطورا، وهو ما سنناقشه في هذا المبحث

### 1.1. القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001

شمل هذا القانون على ما يلي : المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب و إلغاء التمييز مابين القطاع العام و الخاص، و إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات، ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار، بالإضافة لإنشاء المجلس الوطني للاستثمار وهو تحت سلطة رئيس الحكومة يكلف بإعداد إستراتيجية تطوير الاستثمار و يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة. (برنو، 2016، ص 14)

### 2.1. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001

القانون الذي يعطي الشرعية للإستراتيجية المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث حددت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات وعلى أساسه يتم دعم هذه المؤسسات و ترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عدة تدابير أهمها : " تحسين نوعية المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية و المهنية المتعلقة بالقطاع ، تسهيل الوصول إليها وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها و لتحقيق هذا تم إبرام بروتوكول تعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض ربط المؤسسة بالبحث العلمي بتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الخدمات المالية اللازمة لاحتياجاتها عن طريق تحسين أداء البنوك في معالجة ملفات تمويلها، و تسويق و تصدير السلع والخدمات التي تنتهجها المؤسسات بترقية نوعية منتجاتها لتحسين معايير الإنتاج الدولية (برنو، 2016، ص 16)

كما نص قانون المالية لسنة 2005في مادته 58على إنشاء صندوق لدعم الاستثمار والتشغيل برأسمال متغير يلجا إلى الطلب العمومي للادخار من اجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف الأموال في القيم المنقولة، ولقد أعفى المؤسسات المصدرة من دفع الضريبة على أرباح الشركات، مما يعد إشارة قوية في اتجاه المؤسسات لتشجيعها على الاستثمار وإحداث مناصب الشغل وذلك من خلال قانون المالية لسنة .2006 و بالنسبة للمؤسسات التي تواجه صعوبات، فان القرارات والإجراءات المتخذة في لقاء الثلاثية (الحكومة، أرباب العمل والاتحاد العام للعمال الجزائريين) في ماي ،2011 ساهمت في تخفيض الخناق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تظهير الحالة المالية، وهذا بمعالجة ديون المؤسسات، وتخلي البنوك على الأقساط المتراكمة غير المدفوعة وإعادة جدولة الدين على فترة تفوق 3سنوات.

وللوقوف على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر انطلاقا من سنة 1994 ندرج الجدول التالي:

**الجدول 2-1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين 1994-2012**

| السنة | 94 | 95 | 99 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ع م ص | 26212 | 177365 | 159507 | 179893 | 188893 | 288587 | 312959 | 246716 | 270545 | 294612 | 392639 | 455989 | 619072 | 659309 | 711832 |

**المصدر: (لعويطي، 2014، ص 45)**

من خلال تفحص معطيات الجدول يتضح لنا أن عدد المؤسسات في ازدياد مستمر، حيث بلغ عدد هذه المؤسسات سنة 1994إلى 26211مؤسسة، ليتضاعف تعداد هذه المؤسسات سنة بعد سنة إلى أن وصل في سنة 2012 إلى 711832 مؤسسة.

## 2. دور المؤسسات الصغيرة في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية الاقتصادية

تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ويعود ذلك لمردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة ، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما تحققه من تعظيم للقيمة المضافة ، وزيادة حجم المبيعات ، ويظهر دورها الحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولها مساهمات كبيرة في الصادرات، وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة مدى مساهمة هذه المؤسسات في ترقية الصادرات وتوفير فرص الشغل والرفع من الناتج المحلي الخام

### 1.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية الصادرات

تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات ضئيلة وهامشية مقارنة بنسبة المحروقات، حيث بلغت 6,87% سنة 2018 من القيمة الإجمالية للصادرات، بقيمة 2,83 مليار دولار أمريكي سنة 2018، وعرفت هذه الصادرات زيادة ملحوظة بحوالي 46,63% مقارنة مع سنة 2017.

وتتكون أهم المنتوجات المصدرة خارج قطاع المحروقات أساسا من منتوجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة 5.45 % من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 2,24 مليار دولار أمريكي، ثم مجموعة السلع الغذائية بنسبة 0,91% أي بقيمة تقدر بـ 373مليار دولار أمريكي. تتبع بمجموعة سلع التجهيزات الصناعية بنسبة 0,22% أي بقيمة تقدر بـ 90مليون دولار أمريكي، وأخيرا المنتوجات الخام ومنتوجات الاستهلاك غير الغذائية بالنسبتين المتتاليتين على الترتيب 0,22% و0.08% (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2021)

ويمثل الجدول التالي أهم المنتوجات الأساسية المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال سنتي 2017-2018.

**الجدول 2-2 : أهم المنتوجات الأساسية المصدرة خارج قطاع المحروقات سنتي 2017-2018**

**الوحدة: مليون دولار أمريكي**

| المنتوجات الأساسية | 2017 | | 2018 | | التطور |
|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | |
| الأسمدة المعدنية أو النيتروجين الكيميائي | 327.04 | 16.95 | 917.47 | 32.42 | 180.54 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الزيوت وغيرها من المنتجات الناتجة من تقطير الزفت | 561.24 | 29.08 | 613.63 | 21.68 | 9.33 |
| الأمونيا اللامائية | 341.95 | 17.72 | 446.75 | 15.79 | 30.65 |
| سكر الشمندر | 225.46 | 68.11 | 233.03 | 8.23 | 3.36 |
| التمور | 52.37 | 2.71 | 64.19 | 2.27 | 22.57 |
| فوسفات الكالسيوم | 55.13 | 2.86 | 50.95 | 1.8 | -7.58 |
| الهيدروجين والغازات النادرة | 27.46 | 1.42 | 37.80 | 1.34 | 37.65 |
| نظارات البلاستيكية و الورقية | 25.42 | 1.32 | 33.06 | 1.17 | 30.06 |
| الغسالات | 33.78 | 1.75 | 27.12 | 0.96 | -19.72 |
| الاسمنت | 0.63 | 0.03 | 24.93 | 0.88 | |
| المجموع الجزئي | 1650 | 85.52 | 2449 | 86.53 | 48.38 |
| المجموع | 1930 | 100 | 2830 | 100 | 46.63 |

**Source :** (Ministère de l'Industrie et des Mines Bulletin d'information statistique de la PME, 2019)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 2-2 أن نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفعت بشكل ملحوظ من 1930 مليون دولار أمريكي سنة 2017 إلى 2830 مليون دولار أمريكي سنة 2018. حيث احتلت الأسمدة المعدنية أو النيتروجين الكيميائي المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات، أين بلغت 917,47مليون دولار أمريكي سنة 2018مقابل 327,04مليون دولار أمريكي سنة 2017بنسبة تطور تقدر بـ ،180,54 %مما يفسر أهمية هذا النوع من المنتجات. تليها في المرتبة الثانية الزيوت وغيرها من المنتجات الناتجة من تقطير الزفت بنسبة 21,68%من الإجمالي. والمرتبة الثالثة كانت لصالح اللأمونيا اللامائية بنسبة 15,79%من الإجمالي. أما المرتبة الرابعة فكانت لصالح سكر الشمندر بنسبة 8,23%وهذا سنة 2018.أما باقي المنتجات فكانت بنسب ضئيلة. فمثلا نجد أن التمور شكلت نسبة 2,27%وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بحجم الصحراء والواحات الجزائرية. والملاحظ من الإحصائيات أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصادرات خارج المحروقات تبقى محتشمة بسبب قلة الخبرة في مجال التصدير، ونتيجة عدم قدرتها على المنافسة العالمية واكتفائها فقط بتواجدها في الأسواق المحلية.

ويمكن تمثيل أهم المنتجات الأساسية المصدرة خارج المحروقات خلال سنة 2018 في الشكل
التالي :

**الشكل رقم 2-1: أهم المنتوجات الأساسية المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018**

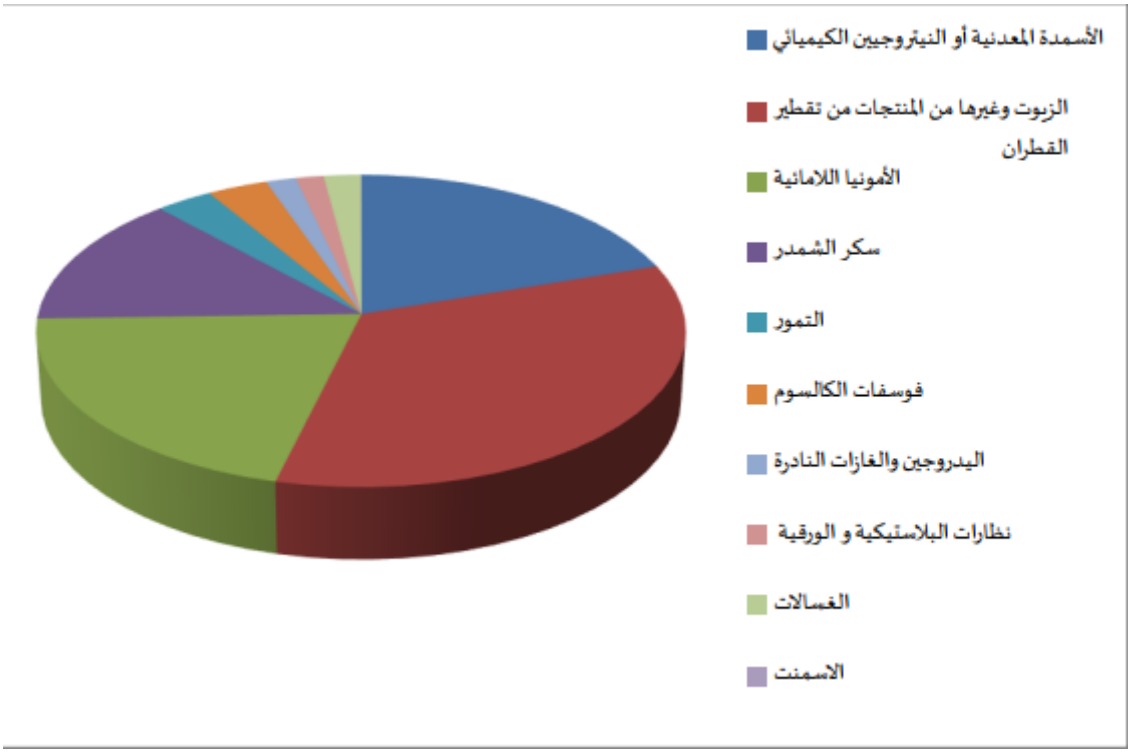


**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 2-2**

## 2.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل خلف القيمة المضافة ورفع الناتج المحلي الخام

### 1.2.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل

لقد عرفت القيمة المضافة التي يحققها القطاع الخاص ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 1 مليار دينار سنة 1974إلى أكثر من 2000مليار سنة 2003,أما بالنسبة لمعدل مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة فانه ظل يتغير من سنة إلى أخرى.

وفيما يلي سنوضح تطور القيمة المضافة التي حققتها في المؤسسات المتوسطة والصغيرة

**الجدول رقم2-3 :** تطور القيمة المضافة حسب الإطار القانوني و قطاعات النشاط الأساسية خلال سنتي 2017-2018

**الوحدة : مليار دينار جزائري**

| القطاع القانوني | | 2017 | | 2018 | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة |
| **الفلاحة** | خاص | 22064 | 99.23 | 17654.1 | 0.73 |
| | عام | 17.5 | 0.77 | 2409252.8 | 99.27 |
| | **المجموع** | **2282** | **100** | **2426906.9** | **100** |
| **البناء و الأشغال** | خاص | 1765 | 83.34 | 375088.5 | 16.64 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **العمومية** | عام | 353 | 16.66 | 1879016.4 | 83.36 |
| | **المجموع** | **2117** | **100** | **2254104.9** | **100** |
| **النقل و المواصلات** | خاص | 1645 | 83.67 | 329287.4 | 15.39 |
| | عام | 321 | 16.33 | 1810604.9 | 84.61 |
| | **المجموع** | **1965** | **100** | **2139892.3** | **100** |
| **الخدمات المقدمة للمؤسسات** | خاص | 162 | 65.50 | 91862.6 | 34.88 |
| | عام | 85.5 | 34.50 | 171509.5 | 65.12 |
| | **المجموع** | **244** | **100** | **263372.1** | **100** |
| **الفندقة و الإطعام** | خاص | 2191 | 97.76 | 56767.5 | 12.80 |
| | عام | 50.3 | 2.24 | 235396.5 | 80.57 |
| | **المجموع** | **2242** | **100** | **292164** | **100** |
| **الصناعات الغذائية** | خاص | 357 | 87.52 | 55463.6 | 12.80 |
| | عام | 50.9 | 12.48 | 377943.6 | 87.20 |
| | **المجموع** | **408** | **100** | **433407.2** | **100** |
| **صناعة الجلود و الأحذية** | خاص | 2.5 | 88.03 | 452 | 14.67 |
| | عام | 0.34 | 11.97 | 2628.1 | 84.33 |
| | **المجموع** | **2.84** | **100** | **3080.1** | **100** |
| **التجارة و التوزيع** | خاص | 1996 | 93.96 | 1393392.2 | 5.93 |
| | عام | 128 | 6.04 | 2210206.5 | 94.07 |
| | **المجموع** | **2124** | **100** | **2349598.7** | **100** |

**المصدر: (من إعداد الباحثين بالإعتماد على Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 36 , Avril 2020. http://www.mdipi.gov.dz/ ?-Bulletins-d-Information)**

يشير الجدول رقم 2-3 إلى تزايد القيمة المضافة من حيث الكم في كافة القطاعات تزايدا معتبرا في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، و هذا ما يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة من خلال الإعتماد على تنوع أنشطتها. و يلاحظ أيضا إحتلال قطاع الفلاحة المرتبة الأولى بقيمة تقدر بـ 2426906.9 مليار دينار جزائري سنة 2018 و بذلك فهو يعتبر المساهم الأول في خلق ثروات. يليه في المرتبة الثانية قطاع التجارة و التوزيع حيث تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع ما قيمته 2349598.7 مليار دينار جزائري و يحتل قطاع البناء و الأشغال العمومية المرتبة الثالثة حيث تمثل القيمة المضافة لهذا القطاع ما قيمته 2254104.9 مليار دينار جزائري. أما باقي القطاعات فمساهمتها متوسطة إلى قليلة نسبيا، و تتمثل على الترتيب في قطاعات الصناعات الغذائية، الفندقة و الإطعام، الخدمات المقدمة للمؤسسات و صناعة الجلود و الأحذية.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وتوفير فرص العمل، تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دورها في الاقتصاد الوطني وبالخصوص في مجال التشغيل، حيث تشغل أكثر من 2.8مليون منصب شغل في أواخر سنة 2019رغم ذلك مازالت تعاني من عدة نقائص مما أدى بالحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات ورسم مخططات للنهوض بهذا القطاع

يوضح الجدول الم تطور عدد العمال المشتغلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2010إلى غاية نهاية سنة 2019وكذا نسبة التطور من سنة إلى أخرى.

**جدول رقم 2-4 : تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2019**

| السنوات | المؤسسات الخاصة | المؤسسات العمومية | المجموع | نسبة التطور |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 1577.030 | 48.656 | 1625.686 | |
| 2011 | 1676111 | 48086 | 1724197 | 6.06 |
| 2012 | 1800742 | 47375 | 1848117 | 7.19 |
| 2013 | 1953636 | 48256 | 2001892 | 3.65 |
| 2014 | 2110665 | 46567 | 2157232 | 8.71 |
| 2015 | 2327293 | 43727 | 2371020 | 7.49 |
| 2016 | 2511674 | 29024 | 2540698 | 11.16 |
| 2017 | 26320018 | 23452 | 2655470 | 4.58 |
| 2018 | 2702067 | 22197 | 2724264 | 3.39 |
| 2019 | 2864566 | 21085 | 2885651 | 5.92 |

**المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على**

**Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 18 , année 2010, n° 20 année2011, n°22 année2012, n°24 année2013, n° 26 année2014, n°28 année2015, n°30 , année2016, n° 32 année 2017, n° 33 année 2018, , n° 35 année 2019, n° 36 année 2020 . http://www.mdipi.gov.dz/ ?-Bulletins-d-Information**

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن عدد المشغلين انتقل من 1.625 مليون شخص سنة 2010 إلى حوالي 2.885مليون شخص سنة ،2019أي بزيادة قدرها حوالي 77.50%وهي نسبة مهمة ومعتبرة، وارتفع عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين سنتي 2018و2019بحوالي 5.92%.علما أن هذه النسبة لا تعبر عن العدد الدقيق للعاملين لأنها لا تأخذ بالاعتبار موظفي المؤسسات العائلية والمستخدمين غير المصرح بهم لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي وغيرها.وبلغ عدد المشتغلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2885651شخص

في ،2019من بينهم فقط 21085 شخص في المؤسسات العمومية، وعليه يعد القطاع الخاص في الجزائر الأكثر خلقا لمناصب الشغل، وهذا يتوافق مع مجهودات الدولة الجزائرية في دعم القطاع الخاص عبر مختلف الآليات. ويمكن توضيح تعداد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2010-2019في الشكل الموالي

**الشكل رقم 2-2 : تطور عدد العمال خلال الفترة 2010-2019**

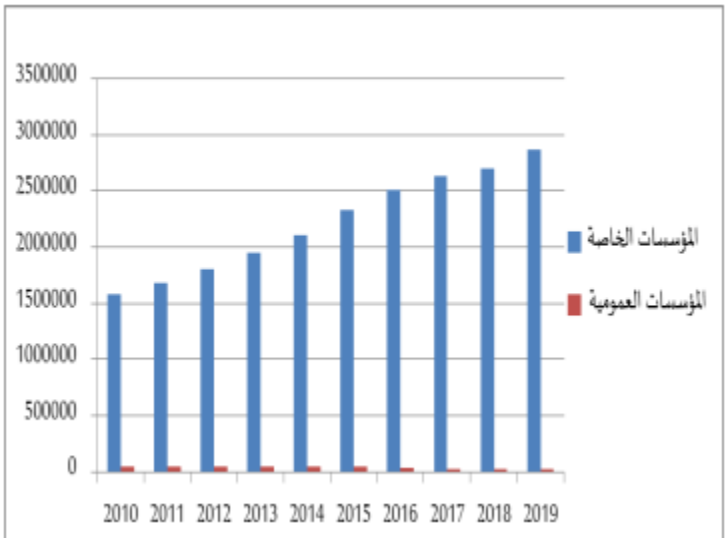


**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول**

### 2.2.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الجمالي:

يعد القطاع الخاص في الجزائر الأكثر خلقا لمناصب الشغل، وهذا يتوافق مع مجهودات الدولة الجزائرية في دعم هذا القطاع عبر مختلف الآليات. ويوضح الجدول الموالي مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي خلال الفترة 2010-2019

**الجدول رقم 2-5: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الجمالي خلال الفترة 2019-2010**

| السنوات | التشغيل الإجمالي (العمالة المشتغلة) | المؤسسات الخاصة | نسبة المساهمة | المؤسسات العمومية | نسبة المساهمة | مجموع المؤسسات | نسبة المساهمة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 9735000 | 1.577.030 | 16.20 | 48.656 | 0.5 | 1.625.686 | 16.70 |
| 2011 | 9599000 | 1 676 111 | 17.46 | 48 086 | 0.5 | 1 724 197 | 17.96 |
| 2012 | 10170000 | 1 800 742 | 17.71 | 47 375 | 0.47 | 1 848 117 | 18.17 |
| 2013 | 10788000 | 1953636 | 18.11 | 48 256 | 0.45 | 2 001 892 | 18.55 |
| 2014 | 10239000 | 2 110 665 | 20.61 | 46 567 | 0.45 | 2 157 232 | 21.06 |
| 2015 | 10594000 | 2 327 293 | 21.97 | 43 727 | 0.41 | 2 371 020 | 22.38 |
| 2016 | 10845000 | 2511674 | 23.16 | 29024 | 0.27 | 2 540 698 | 23.42 |
| 2017 | 10858000 | 2632018 | 24.24 | 23452 | 0.22 | 2655470 | 24.45 |
| 2018 | 11011000 | 2 702 067 | 24.54 | 22 197 | 0.2 | 2 724 264 | 24.74 |
| 2019 | 11281000 | 2864566 | 25.39 | 21085 | 0.19 | 2885651 | 25.57 |

**المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :**

إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ) ،http://www.ons.dz/(تقارير المنظمة العالمية للعملwww.OIT.org()
Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME : n° 18 , année 2010, n°
20 année2011, n°22 année2012, n°24 année2013, n° 26 année2014, n°28 année2015, n°30 , année2016, n° 32 année 2017, , n° 33 année 2018, , n° 35 année 2019, , n° 36 année 2020 .
http://www.mdipi.gov.dz/ ?-Bulletins-d-Information

يوضح الجدول السابق مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف وخلق فرص العمل خلال الفترة 2010-2019 حيث نلاحظ أن نسب المساهمة في التشغيل الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى وهذا مؤشر جيد يعبر عن أهمية الدور الذي تقوم به في تدعيم الشغل والتقليل من البطالة، حيث كانت مساهمتها في سنة 2010حوالي 16.70%لتنتقل نسبة المساهمة إلى حوالي 25.57%في نهاية سنة.

كما يمكن ملاحظة بأن القطاع الخاص الجزائري هو الأكثر خلقا لمناصب الشغل، فلقد استقطب % 25.39من الطبقة الشغيلة في سنة ،2019وهذا بطبيعة الحال ما يتوافق مع مجهودات الدولة الجزائرية في دعم القطاع الخاص عبر مختلف الآليات.

**الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الرفع من الناتج المحلي الخام**

في سنة 2000حققت المؤسسات المصغرة ربح خام يقدر بـ 691مليار دينار أي بنسبة 20% من الناتج المحلي الخام , وهذا يدل على أهمية المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري

ويوضح الجدول الموالي تطور الناتج المحلي الخام لقطاع خارج المحروقات

**جدول رقم 2-6 :** تطور الناتج المحلي الخام حسب القطاع القانوني خارج المحروقات.

**الوحدة :** مليار دينار

| السنوات | 1999 | | 2000 | | 2001 | | 2002 | | 2003 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة |
| القطاع العام | 420 | 24.6 | 457.8 | 25.2 | 481.5 | 23.6 | 505 | 23.1 | 550.6 | 22.9 |
| القطاع الخاص | 1288 | 75.4 | 1356.8 | 74.8 | 1560.2 | 76.4 | 1679.1 | 76.9 | 1884.2 | 77.4 |

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن القطاع الخاص الممثل أساسا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل نسبة كبيرة وصلت إلى 77.4%من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات, الأمر الذي يكشف لنا مدى الأهمية التي اكتسبها القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك في ظل تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الدور الحيوي الذي تلعبه.

**خلاصة الفصل**

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكتسي أهمية أكثر من السابق، خاصة بحكم لمزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنه من أثار اقتصادية، حيث يساهم بفاعلية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهناك إجماع عالمي على اعتماد برمجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أكثر الوسائل فعالية في تنويع الاقتصاد الوطني ، تعزيز التنمية الاقتصادية والخروج من التبعية لقطاع النفط و محاربة الفقر والبطالة وعليه تولي الدول بمختلف مستوياتها اهتماما خاصا لهذا القطاع.

وبالنسبة للجزائر فقد توصلنا في هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : ارتفاع حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من سنة إلى أخرى ،زيادة نسبة مساهمتها في ترقية الصادرات وتنويع الاقتصاد الوطني، خلق القيمة المضافة ،تشغيل اليد العاملة وتخفيض نسبة البطالة، و زيادة

الناتج المحلي الخام. مما يدل على أن تشجيع الدولة لهذا القطاع من أجل تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات في تحسن مستمر.

# الفصل الرابع

# خاتمة عامة

## خاتمة عامة

لقد تناولنا في هذه المذكرة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإننا قد بدأنا الموضوع بدارسة تعريفها وصعوبات تحديد هذا التعريف وخصائصها ومعوقاتها ثم كيفية تمويل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوسائل المتبعة في ذلك.ثم قمنا بدراسة دورها في التنمية الاقتصادية ويتمثل ذلك من خلال دورها كأداة للتنمية الاقتصادية أو كدورها في المشاريع الاستثمارية أو من ناحية تأهيل هذه المؤسسات إلا أن نظرا لحداثة الموضوع والدور الهام الذي تؤديه فهو لا يزال موضع اهتمام الكثير سواء من ناحية توفير مناصب الشغل والقضاء علي البطالة أومن ناحية زيادة الناتج المحلي الإجمالي والرفع من قيمة المضافة أو كأداة لتشجيع الاستثمار وزيادة الثروة ومن ناحية تلبية متطلبات السكان من المواد الاستهلاكية وتحسين ظروف المعيشية والحافز والدعم الذي تقدمه للمؤسسات الكبيرة فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهدت انتشار واسع في السنوات الأخيرة نظر لظهور العولمة ومحاولة الوصول إلي التكامل الاقتصادي وتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي من ما أدى إلي ظهور الدور البارز إلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وتقييما للفرضيات نذكر ما يلي:

- بالنسبة لفرضية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية، فهي صحيحة كون الواقع الاقتصادي الجزائري اقتصاد ريعي لذلك بإمكان هؤلاء المؤسسات اغتنام الفرص للدخول في مختلف المجالات الاقتصادية الأخرى.
- بالنسبة لفرضية مواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل، فهي صحيحة وقد تطرقنا إلى مجموعة المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات
- بالنسبة لفرضية لعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية فهي صحيحة نسبيا كونها لم تحقق المطلوب منها في التنمية

ومن أهم النتائج المستخلصة من البحث نذكر ما يلي:

- التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات لا تزال دون المستوى المطلوب
- التحري عن واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر يشير إلى هيمنة قطاع المحروقات على القطاعات الأخرى
- تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات أساسا من المواد النصف المصنعة، وبنسب أقل مواد التغذية تليها سلع المعدات الصناعية و الفلاحية، ثم سلع الاستهلاك الغير غذائية وأخيرا المواد الخام

أما أهم التوصيات التي يمكن أن نوصي بها :

- الرفع من كثافة هذه المؤسسات لضمان مساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني.
- زرع الروح الريادية وتشجيع البحث والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض التنويع الأفقي
- تشجيع الشراكة الإستراتيجية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ونظيراتها من الخارج

- تطوير رأس مال المخاطر في الجزائر كآلية تمويلية مستحدثة لتمويل النشاطات ذات درجة المخاطر العالية
- تمييز القطاع الخاص بروح المبادرة و المخاطرة تجعل منه الكفيل لقيادة علية التحول نوع اقتصاد وطني متنوع

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

.information statistique de la PME’Industrie et des Mines Bulletin d’Ministère de l (2019). .http://www.mdipi.gov.dz/ ?-Bulletins-d Information

أحمد حنيش، و حفيظ بوضياف. (2020). *دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البدلية لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ( 2008-2017) .* مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 02، ص ص 67-86.

القانون رقم 17-02 المتضمن قانون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (11 01, 2017). الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 02 ، المؤرخة في 11 جانفي 2017.

خالد بن جلول، حمزة بعلي، و عبد القادر فلفول. (2019). *دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة (1985-2016).* مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي،المجلد 04، العدد 01، ص ص 17-30.

رابح خوني، و رقية حساني. (2008). *المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها*. مصر: دار ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع.

سعاد نائف برنوطي. (2008). *إدارة الأعمال الصغيرة* . دار وائل للنشر.

طاهر محسن محسن الغالبي. (2009). *إدارة واستراتيجية منظمة الأعمال المتوسطة والصغيرة* . الأردن: جامعة الزيتونة الأردنية، قسم إدارة الأعمال.

عاطف وليم أندرواس. (2008). *التمويل والإدارة المالية للمؤسسات* . دار الفكر الجامعي.

عبد الحكيم سعبج. (2013). *أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1982-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية*. جامعة الجزائر.

عبد الله خباية. (2003). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،آلية لتحقيق التنمية المستدامة*. الجزائر : دار الجامعة الجديدة للنشر.

عبد الله غالم، و عمر تيمجغدين. (2014). *أثر استراتيجية التتنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية*. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بسكرة، المجلد 07، العدد 02، 2014، ص ص 220-244.

محسوم ماردين فرج. (2018). *قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في العراق خلال المدة ( 2004-2016).* إقليم كردستان، العراق : مجلة جامعة التنمية البشرية، جامعة السليمانية، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في 25-26 نيسان 2018، ص ص 162-178 .

محمد الصالح الحناوي. (2000). *الإدارة المالية والتمويل*. الدار الجامعية للنشر و التوزيع.

مسعود ميهوب. (2017). *دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحات الاقتصادية لفترة 1992-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية*. جامعة المسيلة.

من إعداد الباحثين بالإعتماد على :. (2020/04). *Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME n°36.*

نبيل جود. (1992). *إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. لبنان : دار الطباعة مجد للدراسات و النشر و التوزيع.

نصيرة لعويطي. (2014). *مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية*. جامعة الجزائر.

نعيمة برودي. (2006). *التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية*. الجزائر: الملتقى الدولي الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، ص ص 115-124.

نور الدين شارف. (2017). *فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات*. مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، جامعة الشلف، المجلد 06، العدد 02. ص ص34-45.

نور الهدى برنو. (2016). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية،الاقتصادية والسياسية.

يوسف مامش، و ناصر دادي عدون. (2008). *أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي* . الجزائر: دار المحمدية العامة.

**1. المصادر**

- القانون رقم 17-02 المتضمن قانون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (11 01, 2017). الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 02 ، المؤرخة في 11 جانفي 2017.

**مراجع باللغة العربية**

**1. المؤلفات**

- رابح خوني، و رقية حساني. (2008). *المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها*. مصر: دار ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع.
- سعاد نائف برنوطي. (2008). إدارة الأعمال الصغيرة . دار وائل للنشر.
- طاهر محسن محسن الغالبي. (2009). إدارة واستراتيجية منظمة الأعمال المتوسطة والصغيرة . الأردن: جامعة الزيتونة الأردنية، قسم إدارة الأعمال.
- عاطف وليم أندرواس. (2008). التمويل والإدارة المالية للمؤسسات . دار الفكر الجامعي.
- عبد الله خباية. (2003). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،آلية لتحقيق التنمية المستدامة*. الجزائر : دار الجامعة الجديدة للنشر.
- محمد الصالح الحناوي. (2000). *الإدارة المالية والتمويل*. الدار الجامعية للنشر و التوزيع.
- نبيل جود. (1992). *إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة*. لبنان : دار الطباعة مجد للدراسات و النشر و التوزيع.
- نور الهدى برنو. (2016). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "مراحل تطورها ودورها في التنمية*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية،الاقتصادية والسياسية.
- يوسف مامش، و ناصر دادي عدون. (2008). *أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي* . الجزائر: دار المحمدية العامة.

**2. المقالات**

- أحمد حنيش، و حفيظ بوضياف. (2020). دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية البدلية لقطاع المحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ( 2008-2017) . مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 14، العدد 02، ص ص 67-86.
- خالد بن جلول، حمزة بعلي، و عبد القادر فلفول. (2019). دراسة قياسية للعلاقة بين البطالة ومعدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة (1985-2016). مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي،المجلد 04، العدد 01، ص ص 17-30.

- عبد الله غالم، و عمر تيمجغدين. (2014). أثر استراتيجية التتنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بسكرة، المجلد 07، العدد 02، 2014، ص ص 220-244.
- نور الدين شارف. (2017). فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات. مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، جامعة الشلف، المجلد 06، العدد 02. ص ص34-45.

**3. المداخلات**

- محسوم ماردين فرج. (2018). قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في العراق خلال المدة ( 2004-2016). إقليم كردستان، العراق : مجلة جامعة التنمية البشرية، جامعة السليمانية، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي السادس المنعقد في 25-26 نيسان 2018، ص ص 162-178 .
- نعيمة برودي. (2006). التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية. الجزائر: الملتقى الدولي الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، ص ص 115-124.

**4. مواقع الأنترنيت**

- Ministère de l’Industrie et des Mines Bulletin d’information statistique de la PME .(2019) .http://www.mdipi.gov.dz/ ?-Bulletins-d Information.

**5. المذكرات والرسائل العلمية**

- عبد الحكيم سعبج. (2013). أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1982-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة الجزائر.
- مسعود ميهوب. (2017). دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحات الاقتصادية لفترة 1992-2015، أطروحة دكتوراه في العللوم التجارية. جامعة المسيلة.
- نصيرة لعويطي. (2014). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية. جامعة الجزائر.